

وليذكر اسمه وكان الوجه عليه ان يظهر غرضه عليه ولا يذكره بالسوء هذه الثلاثة دوما
يختص بها على العلماء فقهاء على العلم فانهم يظنون الرجمة والتجيب والعتبة ان كان الله تعالى
كان عزوا في ذلك الاسم وهو طائل الحضر في العتبة حياحة مخصوصة لامدحها فيها عن ذكر الاسم
كاستباح انتي كالمعزة والوقال لعقبة ابو الليث رح في تبينه الغافلين العتبة على اربعة اوجه
وجه هو كره وفي وجهه هي فتاق وفي وجهه هي معصية وفي وجهه هي مباحة فاما الوجه الذي هو
فهو اذا اغتا المسلم قبله لا يعتد بحقوقه ليرسها غيبة لا تصادق فيه فقد استحل ما حرم الله
عنا لا يولد له العطفية واستمر وانما اثبت حرمة بالادلة العطفية كنهوا ما الوجه الذي
فما في جوانبها ان يفتا وانسانا فلا يسميه عند من يبره ان يرد في انما هو يفتا بانسانا ويرى من
ففسه انه متوجع فهذا هو التفاق واما الوجه الذي هو فيه معصية والمعتاد عارض فيه
وهو ان يفتا بانسانا ويسميه ويعلم انها معصية فهو عارض عليه التوبة واما الوجه
الذي هو مباح وهو ان يفتا بانسانا فاسما معلنا بفسقة او صاحب غيبة لان غيبة الغائب
والمبتدع لغيب غيبته وان اغتا بالمعصية ليرسها الناس عنه يفتا عليه لان حينئذ يكون من
قبيل النبي من المتكروا قال ام اذا ذكر الفاجر بما فيه من محاربا الناس وقارئة لا يكون غيبته غيبة
سلطان نظام وفاقس معلن وصاحب غيبة يعني لا يكون ذلك ظالم وقسمة ويدعونهم
غيبته ولو ذكر شيئا عن غير المذكور انتمهم كون غيبته وهو لا تارة تارة يجمعهم يتظلمون
عقوبت على ابن سيرين رح فتا ولت الحجج فقال ابن سيرين ان الله تعالى يحكم عدل ينقسم
الحجاج عن اعتبارها كما ينقسم من الحجج لمن علمه واقلنا ان العتباته عدا كان اصغر غيبته اشده
عليان من غفلة من نلصا به الحجج وفي خزانه المقتنين لا غيبة لظالم مؤذى الناس فلا باس
بالشعير الى السلطان ليزرع لانه من يالته من المتكروا رجل ذكر مسأ وياخيه المسلم على
الاهتمام لا يامر ان هذا البر غيبته يريد العيب يقر الناس ان يكره ذلك من يريد العيب والنقص
في غير ذلك في قاضيها وكان ان الرجل يصلح ويصير وهو كمن يضر الناس بالبدو واللسان
لا غيبة في ذكرها فيه والحاصل ان الغيبة يتباح لغير شئ من ذلك بشرط اشياء احدها
التكلم في غير الظلم وان يتكلم الى السلطان او القاصي وغيرهما من له ولاية قدره على

انصاف

على انصاف من ظالمه فيقول الظلمين فاروا وفعل في ما ان كانا وكذا لا يمكن استيفاء حقه الا به
قالهم لصاحب الحق مقال والثاني الاستعانة على تبين المتكبران ورد المعاصي الى الصواب فيقول
لمن رجوا قدرة فانهم يكرهون ان يفتوا في ما يكرهون عتبه ويحذرونك والثالث الاستعانة بان يقول الحق في
فلا نكنا وكذا وما طرقت في الخاصة فالاسم بان يقول بما هو له في حال غيبته او ما يفتا في
او واحد من الناس وكذا ولكن التصريح مباح بهذا القدر والواجب تحذير المسلمين من الشر
فاذا ارادت رجلا يزود الى متبع او فاسق وخفت ان يفتا عليه من راية الدينة والنقص لا يخفى لك
له يدعته وحسبته مما كان الباحث للتحذير عليه من راية الدينة والنقص لا يخفى لك
موضع الغرور ان يكون الحسد هو الباعث والثامن خروج الحر من روات والشهود
والصنفين وذلك بما يربوا لحيه من الشريعة والسادس فيمن اراد ان يشترى عبدا وهو
سارق او شاربا وزان او عيلا عن المذكور فذكر المشتري بقصد الغيبة لا يقصد
الا بداء والاهساد وكذا اذا اشترى دارا او كافلا فقل عن جارها وكذا اذا اراد
المشتري يعطى البائع الثاه المغشوشة والبائع لا يعلم بخبره له ان يفتا في البائع بذلك فيقول
احترزتمه فانه لا يتضحك في هذه المعاملة والتابع المستشار في الترويج والترويج
وعند الخطة وعند المرافقة في السفر وكذلك في الشركة وكذا في ابداء الامانة وكذا
في المصاهرة والمجاورة له ان يذكر ما يعرفه على قصد التصريح الثامن ان يكون مجاهدا
بشسقة كالحجر ومصادرة الناس بحياية المكس واين اثم في العرض او المال والولاية
فيجوز ذكره للمجاهدين لا غير وكذا اصحاب رعية تدعو اليها وصاحب رعية يفتيها فاذا
باعد القاه اليه قاله من القحلبا بالحيا عن وجهه فلا غيبة له واما اذا كان مسترا
فسقه فلا يجوز غيبته والتاسع التعريف مثل ان يكون الانسان معروفا بل يفتي عن
عيبه كالشمس والاعرج والاحوا القلاءم على من يقول بالتعريف ويحرم للتعريف ولو كان
التعريف يمكن بغيره كان اولي ولذلك يقال لا يفتي البصير عدو ولا عن اسم الفصيح ولا يفتي
بعض هؤلاء بالذكر اذا احتشمت الفسنة فان من عين والعامرة اسأل الحاكم عن احد غيبته
جائزة وهذه المواضع المستثناة لان ذلك منفعه للمسلمين فيحذرونه ويحرمه